إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة (حالة الاقتصاد الجزائري)

١-اللقب والاسم: أ.م .د. بن عبد العزيز سفيان **التخصص : علوم اقتصادية**

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة بشار – الجزائر

البريد الإلكتروني: benabdelazizsoufyane@gmail.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عن إشكالية أصبحت تؤرق العديد من الاقتصادات النامية على غرار الاقتصاد الجزائري خاصة في عملية تصدير منتجاته الى الأسواق الدولية في إطار التجارة الخارجية عندما أصبحت هذه المنتجات تصطدم بعوائق فنية كالاشتراطات والمعايير البيئية تحت مظلة حماية البعد البيئي كبعد مهم من أبعاد التنمية المستدامة لتخلص الى نتائج وتوصيات هامة علها تكون كفيلة بتسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية الى الأسواق العالمية.

Abstract :

This study seeks to analyze the dialectic of economic, because many developing economies are leaving almost locked between its shores such as the Algerian economy in trying to reconcile between liberalization of foreign trade on the one hand and maintaining the following important dimensions of sustainable development represented by the requirements and environmental standards on the other.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، البعد البيئي ، التنافسية، الاقتصاد الجزائري .

إشكالية تحرير التجارة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل متطلبات التنمية المستدامة (حالة الاقتصاد الجزائري)

أ. بن عبد العزيز سفيان

(أستاذ مساعد قسم أ كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة بشار)

مقدمة:

أمام تنامي المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية وتزايد الحركات التحريرية للتجارة الخارجية وتنامي مساعي الدول للحصول على الأرباح، ظهرت وبشكل مؤلم إبتداءا من الستينات والسبعينات عديد من المشاكل والتعقيدات على غرار تلك الصعوبات المتعلقة بكيفية معالجة محتوى موضوعات الاتفاقات المنبثقة من المنظمة العالمية للتجارة إثر التغيرات التي اجتاحت البيئة الاقتصادية الدولية إقليميا وعالميا.

إذ تتضمن هذه الاتفاقيات في حد ذاتها موضوعات مثيرة للجدل الشديد من أهمها موضوع ربط التجارة بالبيئة، وهو يلقى اهتماما متزايدا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حيث برز منذ نشأته كإحدى القضايا الخلافية بين الدول بعضها البعض خاصة بعد تزايد مكانة دعاة حماية البيئة. ولطالما كانت تخشى الدول النامية من أن يتحول تناول هذا الموضوع في إطار أعمال المنظمة إلى استحداث معايير جديدة تشكل عوائق تجارية تحد من قدرتها على التصدير للأسواق العالمية.

وفي ظل هذا التوجه الجديد والتغير العميق الحاصل في مسرح الإقتصاد العالمي، نجد الجزائر باعتبارها بلدا ناميا يمر بمرحلة انتقال، تسعى إلى التأقلم معه والإندماج فيه من خلال النهوض بقطاعاتها الوطنية وتوجيهها التوجيه الأمثل وفق ما تقتضيه المعطيات الدولية الحالية من جهة، وتغليب المصلحة الوطنية من جهة أخرى .

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" **كيف يمكن للجزائر أن توفق ما بين الإصلاحات الاقتصادية القائمة في إطار سعيها لترقية وتحرير تجارتها الخارجية وما يفرضه اتفاق الشراكة والمنظمة العالمية للتجارة من عوائق حمائية على غرار الاستناد على الأبعاد البيئية في المنتجات تحت مظلة متطلبات التنمية المستدامة؟**"

الهدف من الدراسة:

بالإضافة الى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي أصبح ملقا على عاتق الدولة الجزائرية في محاولة منها لترقية وتحرير تجارتها الخارجية مع تلافي العوائق البيئية التي ما فتئت تضر كثيرا بتنافسية المنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والجداول والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم ومرتكزات حول التجارة الخارجية.

المحور الثاني: البعد البيئي في اقتصاديات التجارة الخارجية.

المحور الثالث: تأثير الاشتراطات البيئية على تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحرير التجارة الخارجية.

١. <u>المحور الأول: مفاهيم ومرتكزات حول التجارة الخارجية</u>

تعد التجارة الخارجية واحدة من بين أهم وأقدم الروابط الاقتصادية ما بين الأمم، بل هي بمثابة عامل رئيس في

تطور العلاقات الدولية. فالاقتصاد السوقي العالمي الحديث يجعل التجارة الخارجية أكثر أهمية، وقد كان للتطورات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق على طبيعة المبدلات التجارية الدولية.[١]

١.١. تعريف التجارة الخارجية:

إن المقصود بالتجارة الدولية• هو أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل "[٢]. كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي سواءا كانت السلع منظورة أو غير منظورة"[٣].

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "**التجارة الدولية**" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[٤].

٢.١. تحليل أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

– تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن[٥].

– ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.

– تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية [٦].

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[٧].

– تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات[٨].

---

[١] روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مطبعة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص ٢١٣.

• يفرق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية** و**التجارة الدولية**، فالتجارة **الخارجية** تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٢، ص١٢.

[٢] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٣.

[٣] صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧، ص١٠–١٢.

[٤] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٦، ص١٣.

[٥] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية** ،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،٢٠٠١ ، ص١٣ – ١٦.

[٦] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٦.

[٧] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

– تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وإنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل**♦ نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

١.٣. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأسباب التخصص الدولي:

هناك جملة من الأسباب والدوافع التي تؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة في التجارة الخارجية، كما لها إسهام كذلك في تخصص الدول في الإنتاج. تتمثل أهمها فيمايلي:

١.١.٣. العوامل المؤثرة في التجارة الدولية:

نظرا لما تلعبه التجارة الدولية من دور هام على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتأثر بمايلي:

١.١.١.٣. أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

إذ تؤثر هذه الأوضاع مجتمعة في مسار التجارة الدولية، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة إلى سلع خامة ووسيطة لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الدولية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات.[٩].

٢.١.١.٣. مستويات التنمية الاقتصادية:

حيث تشكل مستويات التنمية الاقتصادية حيزا هاما في تشكيل وتسيير وتوجيه السياسة التجارية الدولية للبلد، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما عادة ما يجعلها حريصة على تقييد تجارتها الخارجية وبالتالي بقائها منغلقة على نفسها.

٢.٣.١. أسباب التخصص الدولي في الإنتاج:

إن وراء عملية التخصص الدولي في الإنتاج دوافع وأسباب عديدة جعلت الدول تركز على صناعات معينة في اقتصادياتها وذلك حتى تستفيد مما تتوفر عليه من مزايا وفقا لما تسمح به طبيعتها وظروفها الاقتصادية. ومن بين أهم الأسباب نذكر:[١٠]

١.٢.٣.١.الظروف الطبيعية:

حيث أن توفر دولة ما على موارد طبيعية يجعلها تتخصص في إنتاج سلع معينة دون الأخرى تبعا للمزايا النسبية بينها.

---

[٨] بلقاسم زايري ، **مرجع سبق ذكره**، ص٣١.

♦ La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

[٩] عبد الباسط وفا، **سياسات التجارة الخارجية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٤–١٥ .

[١٠] قاشي فايزة، **الاقتصاد الدولي**، منشورات دار الأديب، وهران، ٢٠٠٧، ص٢٣.

١.٢.٣.٢.التقدم التكنولوجي:

إن البلدان المتقدمة تكنولوجيا تتخصص في قطاعات إنتاجية لا يمكن للبلدان المتخلفة أن تغور فيها لأن ذلك يتطلب استيراد تكنولوجيا معينة، الأمر الذي يمكن أن يكلفها رؤوس أموال ضخمة تكون مرتفعة أكثر مما يكلف استيراد السلع جاهزة .

١.٣.٣.٢.الاختلاف في توفر رأس المال و اليد العاملة:

فعادة ما تتخصص الدول الغنية في قطاعات إنتاجية لا يتسنى للبلدان الفقيرة أن تستثمر فيها لأنها تتطلب رؤوس أموال مرتفعة كما أن وفرة اليد العاملة يوجه الدول نحو التخصص.

١.٤.٣.٢.القوانين والتشريعات:

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي[١١].

من خلال ما سبق، وبالرغم من أننا في عالم اقتصادي راهن يتميز بمحاولات متكررة لتحرير المبادلات التجارية واقتحام الأسواق الخارجية موازاة مع التيار الحالي للعولمة، وحرية تبادل السلع التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقويته وتدعيمه، إلا أن الواقع الاقتصادي يثبت أن تيار الحمائية لم يستبعد بصفة نهائية سواء ما تعلق منه بأساليب الحماية التقليدية المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية، أو ما يصطلح عليه حاليا *بالمتطلبات والاشتراطات البيئية*، عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق والتي سوف تكون محل تفصيل في الجزئية الموالية من الدراسة.

٢. <u>المحور الثاني: البعد البيئي في اقتصاديات التجارة الخارجية</u>

١.٢. البعد البيئي في نظرية التجارة الخارجية:

تعود دوافع إدماج الاشتراطات والأبعاد البيئية في نظريات التجارة الخارجية الى مبدأين أساسيين وهما:[١٢]

الأول: تعتبر البيئة عنصر إنتاج ضروري بنفس ضرورة باقي عوامل الإنتاج للعملية الإنتاجية، فالبيئة الطبيعية تعد مصدر خدمات إنتاجية هامة لكافة الأنشطة الاقتصادية، فهي تقدم المواد الخام التي تدخل في العملية الإنتاجية والطاقة التي تولد وقودا لتحويل المواد الخام لسلع ومنتجات مختلفة وجزءا لا يتجزأ من الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لأي دولة، وقيدا على الإنتاج والتجارة الخارجية، وسببا جديدا إضافيا لاختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول.

---

[١١] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٥٢.

[١٢] حسين حسني إبراهيم، **علاقة السياسة البيئية بالتجارة الدولية مع إشارة خاصة للدول النامية**، مجلة آفاق الجديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة السادسة، العدد: ٠٤، ١٩٩٤، ص ص ٠٣-٠٤.

الثاني: إن الحفاظ على البيئة يستلزم تسعير الموارد البيئية تسعيرا يتناسب مع تكاليفها الاجتماعية، وذلك عن طريق تحميل كل سلعة بتكاليف تلويثها للبيئة السالبة الى تكاليف داخلية للأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية المتسببة في حدوث التلوث، فاشتمال أسعار السلع والخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية هو بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية والعالمية يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

كما تتجلى لنا مكانة البيئة في التجارة الخارجية أو بالأحرى علاقتها بالمبادلات التجارية من خلال زيادة اهتمام الهيئات الساهرة على تنمية حجم المبادلات الدولية وتحريرها بالجانب البيئي خاصة منذ تعولم الاقتصاد، وتزايد الترابط بين الأسواق والتشابك بين القطاعات، وبالتالي تداخلت الجوانب البيئية مع الجوانب الاقتصادية كونهما من اهتمامات الإنسان معا.

ففي إطار عولمة الوعي البيئي زاد اهتمام المجتمع الدولي في العقدين الأخيرين بالمشاكل البيئية وما يترتب عليها من آثار على المستويين الإقليمي والدولي الى أن بلغت الاتفاقات الدولية والإقليمية في مجال البيئة ما يفوق ١٥٠ اتفاقية وفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ونظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد الاتفاقيات البيئية الدولية فإن إدراج البعد البيئي وبطريقة سليمة لا **خفية** كعنصر فعال في التأثير على اتجاهات التجارة الدولية يعد ضرورة ملحة في عالم يزيد تشابكا وترابطا في إطار العولمة الاقتصادية[١٣].

٣- نتائج إدراج البعد البيئي كأحد عناصر التجارة الدولية:

إن إدراج البعد البيئي كأحد متغيرات التجارة الدولية، سوف يؤدي الى مايلي:[١٤]

- إذا التزمت كافة الدول بنفس المعايير البيئية، فإن هذا سوف يؤدي الى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة الى تخصيص قدر أقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى الأقل استعدادا في هذا الشأن.

- أما الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية منخفضة تحظى بميزة تنافسية كبيرة في إنتاج السلع والخدمات الأكثر تلوثا للبيئة، وبالتالي يتغير نمط التجارة الدولية، مما يحدث تغيرا في الهياكل الاقتصادية.

إلا أنه إذا انتهجت إحدى الدول سياسة بيئية، فإن ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج، مما يصب في بوتقة ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليا، مما يؤدي الى:

---

[١٣] كمال ديب، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٨.

[١٤] بحوصي مجذوب وبن عبد العزيز سفيان، **قراءة لأثر البعد البيئي في التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني السابع حول: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، ١٠ و١١ ماي ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥، سكيكدة، ص ١٠.

* الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج هذه السلع والخدمات، ومن ثم إسدال الستار على تنافسيتها في الأسواق العالمية.

* ومن ناحية أخرى عجز المنتجين المحليين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق المحلية.

وفي هذا الصدد تتباين مواقف الدول المتقدمة والدول النامية من حيث مدى أهمية إدراج **البعد البيئي** في التجارة الدولية حيث أن الأولى تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية.

بينما تتخوف الثانية من الآثار السلبية للعمل بالمعايير البيئية على القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية، وأيضا من إمكانية تحول تلك المواصفات إلى إجراءات حمائية قد تعوق نفاد منتجاتها إلى الأسواق العالمية.[١٥•] وهو ما سوف يتم تشخيصه في الجزئية الموالية عند إسقاط الدراسة على الاقتصاد الوطني الجزائري.

٣. <u>المحور الثالث</u>: <u>تأثير الاشتراطات البيئية على تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحرير التجارة الخارجية</u>

لازالت فكرة حماية السوق المحلي والحد من تدفق السلع والخدمات لأية دولة هي الشغل الشاغل للعديد من بلدان العالم على إختلاف مستويات نموها وتحضرها، الأمر الذي انعكس على الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى منع نفاذ المنتجات إلى الأسواق بالتنامي والتعدد والتغير.

حيث قامت العديد من بلدان العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالتوسع في تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق كأحد سياسات الحد من تدفق السلع الداخلة لأسواقها ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد – سياسات الإغراق – وإنما تخطاها كثيراً ليصل إلى ما يعرف بالعوائق الفنية على غرار المتطلبات البيئية والتي أصبحت الآن تمثل التهديد الرئيس لصادرات العديد من دول العالم النامية خاصة في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع لمثل هذه العوائق من قبل العديد من الدول المتقدمة ما جعل صادرات العديد من الدول النامية مكبلة بهذه القيود على غرار الجزائر.

• وفي هذا الصدد يسعى المجتمع الدولي الى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين الأهداف البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من التدابير الحمائية أمام الصادرات. فبينما لا تزال **الدول النامية** تحاول توفيق أوضاعها بما يتماشى والمقررات التي أسفرت عنها جولة أروغواي وتبعات والتزامات عضوية المنظمة العالمية للتجارة، تأتي التوجهات الحثيثة **للدول المتقدمة** لتضمين الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الدولية حيث تتخذ هذه التوجهات أنماطا وصورا تدعوا الى مزيد من التخوف والريبة من طرف الدول النامية، فالدول المتقدمة في توجهاتها تلك لا تكتفي بفرض تدابير تجارية عادلة تضمن لكافة الدول درء أية مخاطر محتملة على السكان والنبات والحيوان وإنما تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول المتعاملة معها حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط الى المنتجات ذاتها من حيث الخصائص والمواصفات وإنما الى ظروف الإنتاج وطرقه Production Méthodes and proses والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة. للمزيد انظر: سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦، ص ص: ٢٩٢-٢٩٣.

١.٣. تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري والقدرات التنافسية:

١.١.٣. تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٢):

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري قرابة الأكثر من عشرين سنة وفي أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١٢ رصيدا موجبا إلا ما استثني في بعض السنوات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٠١): تطور الميزان التجاري في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الواردات CFF	٩٦٨٤	٧٦٨١	٨٤٠٦	٨٧٨٨	٩٣٦٥	١٠٧٦١	٩٠٩٨	٨٦٨٧	٩٤٠٣	٩١٦٤	٩١٧٣
الصادرات FOB	١١٣٠٤	١٢١٠١	١٠٨٣٧	١٠٠٩١	٨٣٤٠	١٠٢٤٠	١٣٣٧٥	١٣٨٨٩	١٠٢١٣	١٢٥٢٢	٢٢٠٣١
الميزان التجاري	١٦٢٠	٤٤٢٠	٢٤٣١	١٣٠٣	-١٠٢٥	-٥٢١	٤٢٧٧	٥٢٠٢	٨١٠	٣٣٥٨	١٢٨٥٨
نسبة التغطية%	١١٦.٧٣	١٥٧.٤	١٢٨.٩	١١٤.٨٢	٨٩.٠٥	٩٥.١٦	١٤٧.٠١	١٥٩.٩	١٠٨.٦١	١٣٦.٦٤	٢٤٠

٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٩٩٤٠	١٢٠٠٩	١٣٥٣٤	١٨٣٠٨	٢٠٠٤٤	٢١٤٦٠	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٩٢٩٤	٤٠٤٧٣	٤٧٢٤٧	٤٧٤٩٠
١٩١٣٢	١٨٨٢٥	٢٤٦١٢	٣٢٠٨٢	٣٤٣٩٥	٥٤٦١٠	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٥١٩٤	٥٧٠٥٣	٧٣٤٨٩	٧١٨٦٦
٩١٩٢	٨٦١٦	١١٠٧٨	١٣٧٧٥	١٤٣٥١	٣٣١٥٠	٣٢٥٣٢	٣٩٨١٩	٥٩٠٠	١٦٥٨٠	٢٦٢٤٢	٢٤٣٧٦
١٩٢	١٥٧	١٨٢	١٧٥	٢٢١	٢٥٥	٢١٧	٢٠٠	١١٥	١٤٤	١٥٥	١٥١

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, ٢٠٠٨

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، ٢٠١٢.

شكل (٠١): منحنى تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة(١٩٩٠-٢٠١٢)

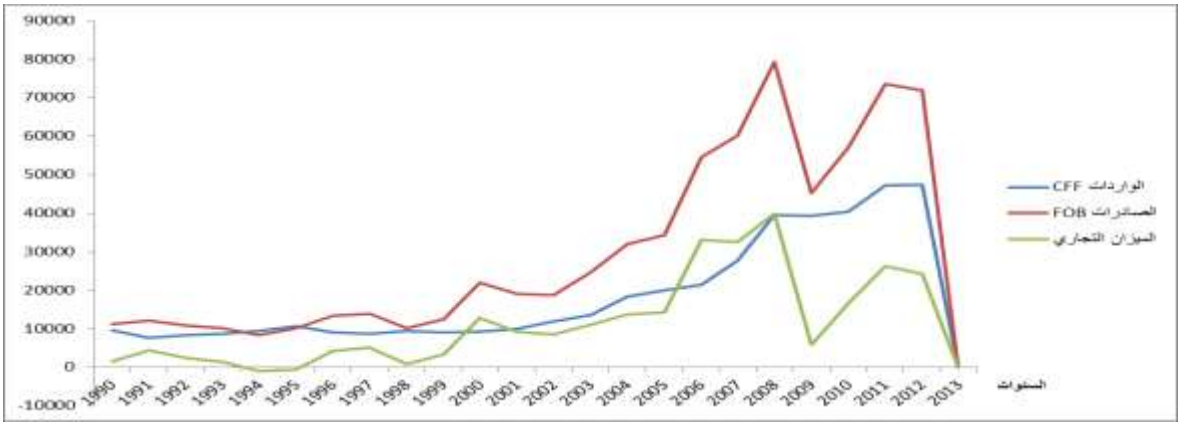

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم ٠١.

نلاحظ من الجدول أعلاه (جدول ٠١) أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا طيلة السنوات الأربع الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة الى أخرى، حيث وبعد أن سجل فائضا بقيمة ١٦٢٠ مليون دولار سنة ١٩٩٠، انتقل رصيده من ٤٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٩١ الى ١٣٠٣ مليون دولار سنة ١٩٩٣ ليسجل معدل التغطية عام ١٩٩١، ويعزو هذا الانخفاض الى تراجع % بعدما كان أكبر من ١٥٧ %انخفاضا بنسبة ١١٤.٨٣ الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة ١٩٩٤ سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار ١٠٢٥ مليون دولار، لينخفض هذا العجز الى ٥٢١ مليون دولار سنة ١٩٩٥ ويعود هذا الانخفاض الى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من ٢٠.٤ دولار سنة ١٩٩١ الى ١٦.٣ دولار سنة ١٩٩٣ وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة. بالإضافة الى تزايد الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز بغية التأثير على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور الى – عام ١٩٩٤.[١٦] %عام ١٩٩٥ بعدما كان – ٤.٤ %١.٤

ثم ابتداءا من سنة ١٩٩٥ (**الشكل ٠١**)عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا ذلك النقص المسجل سنة ١٩٩٨ ثم ابتداءا من سنة ٢٠٠٠ تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض ١٠٣٧٤ مليون دولار وبلغت قيمة الواردات ٩٢٠١ مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ ٤ % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة ١٩٩٩ في حين بلغت قيمة الصادرات ١٩٥٧٥ مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة ٥٦.٣٢ % مقارنة بنفس الفترة لسنة ١٩٩٩ ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة ٢١٢.٧٥%، أما في السنتين المواليتين أي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ انخفضت الصادرات إلى ١٩١٣٢ مليون دولار ثم إلى١٨٨٢٥ مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى٩٩٤٠ مليون دولار و١٢٠٠٩ مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى٩١٩٢ مليون دولار أي بنسبة تغطية ١٩٢% سنة ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٨٦١٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ وبنسبة تغطية ١٥٧%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة ٢٠١٢.

بالمقارنة بين السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة ٢٦٩٦١ مليون دولار ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ ٧٩٢٩٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠ وارتفاع أسعار صرف الدولار.

لكن هذا الارتفاع وإن دل على تحسن الميزان التجاري الجزائري من جهة، فإنه ومن ناحية أخرى يعبر على أن من أجل المنتوج الوطني لم يستطع التكيف بعد مع متطلبات المنافسة المفروضة من طرف قواعد اقتصاد السوق، هذا أقدمت الجزائر على توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تدعيم وتشجيع المبادلات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية. لكن هذه المبادلات مابين الجزائر والشريك الأوروبي لازالت تعتريها العديد من المشاكل

[١٦] عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريب أم الحسن ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٤١.

والصعوبات نتيجة تمسك الشريك الأجنبي ببعض العراقيل الفنية للمنتجات كالمعايير البيئية المتشددة التي يفرضها على المنتجات الجزائرية مما يؤثر على المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال الصادرات.

٢.٣. تأثير الاشتراطات البيئية الأوروبية على المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين:

منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ مطلع سبتمبر ٢٠٠٥ اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة ما بين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ما قورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائي في التجارة الخارجية ممثلة خصوصا في المعايير البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر، وسوف يتم في هذا الإطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكلة المبادلات التجارية ***بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات من خلال الجدول أدناه:***

جدول(٢): المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠-٢٠١٠)

القيمة بمليار دولار(Valeurs en milliards $ US)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*
الصادرات	١٣,٧٨	١٢,٣٤	١١,٤٧	١٤,٥٢	١٧,٥٩	٢٥,٥٥	٢٨,٧٥	٢٦,٢٠	٢٣,٣٣	٤١,٢٧	٢٧,٩٤
الواردات	٥,٢٥	٥,٨٩	٦,٧٢	٧,٧٧	٩,٧٨	١٠,٢٥	١١,٨٢	١٤,٤٣	٢٠,٦٥	٢٠,٩٨	٢٠,٤٧
الميزان التجاري	٨,٥٣	٦,٤٥	٤,٧٥	٦,٧٥	٧,٨١	١٥,٣٠	١٦,٩٣	١١,٧٧	٢,٦٨	٢٠,٢٩	٧,٤٧

المصدر: **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، ٢٠١١.**

***فيما يخص قيم سنة ٢٠١٠ فهي عبارة عن إحصائيات تقديرية (Provisoire)**

الشكل(٢): تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (٢٠٠٠-٢٠١٠)

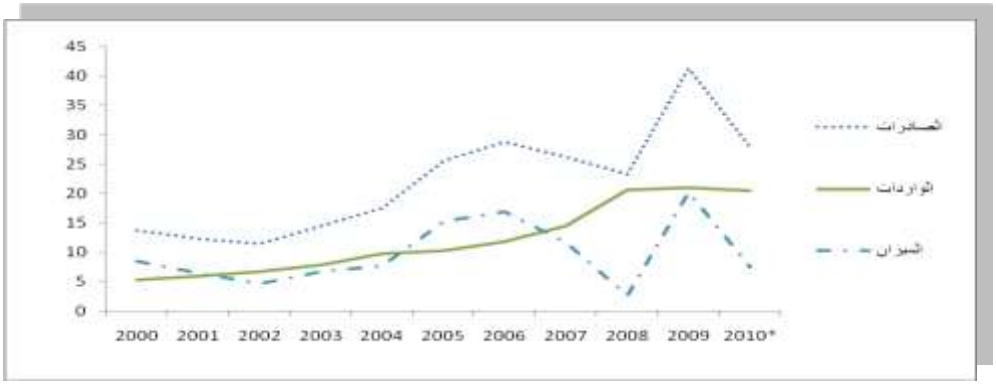

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (٠٢).

فمن خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي ٢ مليار دولار ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ إذ بلغت سنة ٢٠٠٠ ما قيمته ١٣.٧٨ مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح اقل من ١١.٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، لكن انطلاقا من سنة ٢٠٠٣ شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع ٥٠ % ما بين سنة ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من ١٤.٥٢ مليار دولار الى ٢٨.٧٥ مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي، ثم إبتداءا من أواخر سنة ٢٠٠٧ وبدايات سنة ٢٠٠٨ شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب ٥ مليار دولار ما بين هذين السنتين وذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي والذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة ٢٠٠٩.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقلت فاتورة الواردات وتضاعفت حوالي ٤ مرات ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ إذ انتقلت من **٥.٢٥ مليار دولار** سنة ٢٠٠٠ الى حوالي ٢١ مليار دولار سنة ٢٠١٠ وهذا كدلالة واضحة على ذلك الضعف الذي لازالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية حتى تجابها بها الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي **يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الخفية التي تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله على غرار التعنت في تطبيق المعايير البيئية ومتطلبات الجودة في المنتجات** خاصة ***الكهرومنزلية*** منها.

وحتى لا يفقد المصدرين الجزائريين حصصهم من الأسواق العالمية عموما والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص كان لابد من تشخيص حقيقي لمجمل العوائق التي يعانون منها، ومن تم تبيين الحلول الكفيلة بتجاوزهم لهذه العقبات حتى يرفع هؤلاء المصدرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من تنافسية المنتوج الوطني وهذا ما سيتم إبرازه في الجزئية الموالية من الدراسة.

٣.٣. المشاكل والحلول الكفيلة بتسهيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية:

١.٣.٣. عراقيل ومشاكل نفاذ الصادرات الجزائرية:

إن من بين أهم العراقيل التي يعاني منها المصدر الجزائري على المستوى الدولي يمكن ذكر مايلي:

- تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية.
- عدم موافقة تقنيات المنتجات في الأسواق العالمية.
- مشاكل ارتفاع سعر البيع مما يصعب مهمة الترويج للمنتجات والتعريف بها.
- مشكل التعبئة والتغليف للمنتجات المعدة للبيع.

- التقدم التكنولوجي والفني وما يثيرانه من تحديات في مجال تطوير الإنتاج، وتدنية التكاليف وأسعار البيع إلى درجة إغراق السوق، والقدرة على التأثير في أذواق المستهلكين باستخدام أساليب علمية حديثة ومتطورة من طرف البلدان المتقدمة.
- مشاكل نقدية: وهي مخاطر أخرى تعاني منها المؤسسات الجزائرية وتكون هذه المخاطر مرتبطة بالمعاملات الدولية التي تتم بالعملات الصعبة بوجود نظام مالي قائم على أسعار صرف متقلبة وكمثال على ذلك مشكلة انهيار أسعار الصرف.

٢.٣.٣. أهم الحلول الكفيلة بتسهيل نفاذ الصادرات الجزائرية:

إن من بين الحلول الكفيلة بتخفيف آثار الاشتراطات البيئية في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية والتي تحول دون نفاذ صادرات المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية نذكر مايلي:

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها الى الكساد.
- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتحصيلها والبحث في تطويرها للخروج من التبعية.
- تكييف تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير حسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها.
- استعمال الوسائل المحفزة على غرار استخدام العبوات الجذابة، إدراج جملة معبرة أو إشارة الى زيادة في الوزن أو تخفيض السعر...، والتي من شأنها إقناع المستهلك الأجنبي على اقتناء المنتج الجزائري.
- إنشاء هيئة على مستوى المؤسسة تأخذ على عاتقها مهام إيداع وتقديم منتوج يتحلى بكل المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوفر في المنتوجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتوج لا يتأثر بالتكاليف الناجمة عن استخدام الجودة، دون أن ننس المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية والتي تهدف أساسا الى ترقية القطاع التصديري الجزائري.
- إنشاء مصلحة التصدير والتي تمثل فرع من فروع مصلحة التسويق، فمصلحة التصدير تتكفل بهيكلة عملية التصدير من خلال جمع المعلومات من الأسواق الخارجية، هيكلتها وتزويد كل قسم من أقسام المؤسسة بها.

خاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة الى حقيقة مفادها أن المعايير البيئية تؤثر على وضع الدولة التجاري سواء تعلقت بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية ، كما قد تؤثر كذلك على الدول الأخرى المتعاملة معها، ويلاحظ أنه وإن كانت الأهداف المعلنة من استخدام المعايير البيئية لغرض حماية البيئية، فإن غالبها يوظف كورقة حمائية جديدة، ضمنية ومقنعة تقف عائقا أمام نفاذ صادرات الدول إلى الأسواق الخارجية.

وإذا استمرت غالبية المؤسسات الجزائرية على ما هي عليه من ضعف في تنافسية منتجاتها فإنها ستجد نفسها مجبرة ومضطرة للخضوع الى قوانين جديدة وبيئة متغيرة، وفي النهاية هي في حاجة الى خوض معارك المنافسة التي تفرض عليها شروطا لم تكن قد ألفتها من قبل ولم تكن تعرفها، وما تلبث أن تجد تلك المؤسسات نفسها عاجزة عن تصريف منتجاتها إلى الأسواق الدولية بسبب حتمية خضوع هذه المنتجات الى المواصفات والمقاييس المحددة في هذه الأسواق من حيث الجودة، التغليف، التعبئة وكيفية تقديم المنتوج والتي لا تتحلى بها غالبا المؤسسات الجزائرية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله الى الأسواق الخارجية مصمما حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة.
- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تحاول جاهدة على تسليم البضائع سليمة وفي الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى إحترام مواعيد التسليم، وهذا كله بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجنبيين.
- يتعين على المصدر في حالة وصول البضاعة الى المستورد تالفة جزئيا أو كليا تقديم مستندات ووثائق تثبت كون البضاعة سليمة لدى مغادرتها ميناء الشحن حتى تتجنب مضايقات مستندة على الاشتراطات البيئية.
- تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية.
- يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وكذا تغطية المخاطر من جهة ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين ووصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى.
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبئ التمويل على المصدرين وكذا التأمين، البحث، الترويج...الخ.
- إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار....، وتقييمها مما يساعد على إمكانية التصدير، وكذا المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج.
- تحديد أسعار بيع المنتجات الجزائرية بطريقة عقلانية بحيث يكون مقبولا لدى المستهلك الأجنبي فلا يكون مرتفعا جدا مما يجعله يقصى من المنافسة ولا يكون منخفضا جدا كذلك حتى يبعث الشك في نوعية المنتج.

- العمل على تسريع وتخفيف الإجراءات الجمركية قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع الى الخارج.